رأوا أن من شأنه تدعيم هذا النشاط بالبلاد

نائبان : إعفاء الشحنات البريدية غير التجارية من الرسوم الجمركية ضرورة

■ الشاهين : تقدمت باقتراح برغبة في هذا الشأن لتخفيف العبء عن كاهل الأسر

أسامة الشاهين

بينما طالب عدد من النواب بمراجعة الرسوم الجمركية على الشحنات التجارية ، ورأوا أن فيها إجحاف كبير ، وعبروا عن استيائهم من رسوم الإفراج الجمركي الموقعة عليها ، أعلن النائب أسامة الشاهين تقدمه أمس باقتراح برغبة بطلب إعفاء الشحنات البريدية والطرود غير التجارية من رسوم الإفراج، معتبرًا أن هذا الإعفاء من شأنه تدعيم النشاط البريدي في الكويت.

وقال الشاهين في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن هناك أكثر من 14 جهة حكومية غير إدارة الجمارك تحصل على رسوم إفراج مقابل فحص الطرود والشحنات غير التجارية.

وأضاف بالقول "إن الخدمات البريدية في غاية الأهمية للوطن والمواطنين، ونستذكر بأنه في الرابع من مارس عام ١٧٥٠ كانت أول رسالة بريدية مرسلة من الكويت إلى العالم الخارجي ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ارتقت الخدمات البريدية الحكومية وتطورت".

وطالب الشاهين بإعفاء المواطنين والمقيمين من رسوم الإفراج أسوة بإعفائهم من الرسوم الجمركية حتى لا تثقل تلك التكلفة كاهلهم.

وأعرب عن أسفه لما شهدناه في العقدين الأخيرين من تدهور كبير في الخدمات الحكومية مما اضطر المواطنين والمقيمين للجوء الى الخدمات البريدية التجارية الخاصة بتكاليف مالية باهظة.

وأعرب الشاهين عن شكره لوزير المالية براك الشيتان ومدير إدارة الجمارك المستشار جمال الجلاوي على إعفاء الشحنات غير التجارية التي تقل قيمتها عن 100 دينار من الرسوم الجمركية، مؤكدًا أن هذه الخطوة في الاتجاه الصحيح وجاءت استجابة للاقتراح الذي تقدم به وعدد من النواب في هذا الشأن.

وبين أن قرار وزارة المالية وإدارة الجمارك والاقتراح الذي تقدم به اليوم مجرد خطوات ضمن مسار لن يتحقق ما لم يتزامن مع تطوير الخدمات الحكومية لكي تعود لسابق عهدها وتنافس القطاع الخاص وتعود إلى سابق عهدها.

كما أعلن تقدمه أمس بسؤال برلماني لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الخدمات مبارك الحريص عن إجراءاتهم لضبط والارتقاء بالبريد العمومي الحكومي ومعاقبة المقصرين المسؤولين عن فقدان الطرود والبعثات البريدية وتأخر وصولها.

وأعرب عن أمله في الارتقاء بالبريد الحكومي والمجانية وخفض التكلفة في البريد الخاص حتى نفيد المواطنين ونرتقي بالوطن كي يكون كما أراده صاحب السمو مركزًا ماليًا واستثماريًا عالميًا ومساعدة المواطنين في الالتزام بالتباعد البدني وتجنب التزاحم في الأسواق في ظل أزمة كورونا.

من ناحيته طالب النائب احمد الفضل وزير المالية براك الشيتان ومسؤولي الإدارة العامة للجمارك بوقف الزيادات غير المبررة على الطلبات والشحنات الدولية التي يطلبها أفراد من داخل الكويت. واوضح الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس ان تلك الزيادات وصلت الى ما يعادل 28% من سعر السلعة، معتبرا ان هذا الأمر مبالغ فيه ويحتاج الى اعادة نظر .

وبين الفضل ان تحصيل تلك الرسوم لصالح الشركة الوسيطة هو استغلال لحاجة الناس في وقت الأزمات، مطالبا من يشتري اون لاين بعرض الفاتورة والرسوم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لتنبيه المسؤولين في الدولة لهذا الخلل.

أحمد الفضل

■ الفضل : الزيادات وصلت إلى 28 % من سعر السلعة وهذا الأمر مبالغ فيه

وقال الفضل ان الشركات الوسيطة التي تعاقدت معها الادارة العامة للجمارك تهدف لتحسين العمل وليس لاستنزاف جيب المواطن برسوم مبالغ فيها، مشيرا الى انه يمتلك كل المستندات الدالة على الزيادة الكبيرة في رسوم الجمارك، مطالبا المسؤولين بمراجعة هذا الأمر بجدية.

من جهة اخرى اكد الفضل عدم صحة ما يتردد عن اصابته بكورونا، مشيرا الى ان نتائج الفحص الأخيرة جاءت سلبية وانه يباشر مهامه وحضر اجتماع اللجنة التعليمية التي عقدت أمس الاثنين.

الكندري يسأل الجاسم حول حصر مخالفات «ممرات» الشاليهات

عبدالله الكندري

تقدم النائب عبدالله الكندري بسؤال برلماني إلى وزير الدولة لشؤون البلدية، قال فيه "كثرت في الآونة الأخيرة التجاوزات على أملاك الدولة لعدم وجود رادع خاصة بعد إلغاء فريق الإزالة لتعديات أملاك الدولة، ما يترتب عليه تطاول العابثين على أراضي الدولة خاصة بعد قيام البعض بإغلاق الممرات المملوكة للدولة الشاليهات أو القسائم السكنية أو أي استعمالات أخرى، مما يترتب عليه إعاقة حركة المشاة والمرور، والخدمة التي وضعت من أجلها تلك الممرات".

وأكد الكندري أنه وفق المادة (19) من قانون رقم 105/ 1980 وتعديلاته، ولما كانت تلك الساحات لم يصدر بها تراخيص لتلك الممرات ليتم استغلالها من الغير، مما يعد مخالفة للقانون واللوائح المنظمة في هذا الشأن مما يستلزم ازالتها بالطرق الإدارية وعلى نفقة من قام باستغلالها طيلة تلك الفترة، لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1. هل تم حصر المخالفات الواقعة بين ممرات الشاليهات؟ ومساحتها؟ وتاريخ اغلاقها عن المارة؟ واستغلالها من قبل المخالفة؟.

2. لماذا لم تقم البلدية أو الجهات ذات العلاقة باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على أراضي الدولة والسماح للمواطنين والجمهور بالدخول لتلك الممرات بين الشاليهات؟.

3. ما هو عدد المخالفات خلال السنتين الماضيتين في تلك الممرات للشاليهات؟.

حمدان العازمي لباسل الصباح: هل صُرف بدل خفارة لأطباء وافدين وهم في إجازات خاصة؟

قدم النائب حمدان العازمي سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة عن صحة صرف بدل خفارة لأطباء وافدين في إجازات خاصة منذ أزمة كورونا ولم يلتحقوا بالعمل.

كما استفسر العازمي عن شروط صرف بدل الخفارة للأطباء الكويتيين والوافدين، وعدد الأطباء الوافدين في الوزارة وآلية التعاقد معهم وعدد الاطباء الذين يتمتعون بعطلة منذ بداية أزمة كورونا وعدد الأطباء الوافدين ممن يحملون رخصة مزاولة المهنة ويعملون في القطاع الخاص.

أكد أن هناك عدة أمور تم تضليل الرأي العام بشأنها

العدساني: استجواب الشيتان يتناول قضايا اقتصادية وإخفاقات مالية وليس هناك أهداف من ورائه

■ بلاغ وزير المالية إلى «نزاهة» بشأن شراء أسهم في إحدى شركات الطيران شكلي

أكد النائب رياض العدساني تحفظه على تأجيل جلسة مجلس الأمة التي كانت مقررة أمس، لافتًا إلى أنه كان يفترض على رئيس مجلس الأمة اتخاذ الإجراءات الوقائية الطبية وعقد الجلسة في موعدها المحدد.

وقال العدساني في تصريح بمجلس الأمة أمس "إن استجواب وزير المالية والذي كان مقررًا مناقشته أمس يتناول كثيرًا من القضايا المالية مثل (الحكم الصادر بشأن الإيرباص وتجاوزات مؤسسة التأمينات وهروب مديرها مديرها السابق والصندوق الماليزي وصندوق الموانئ نافيا أن يكون لديه هدف معين من الاستجواب أو أن أحدًا يقف وراءه.

وأضاف " لو عقدت الجلسة اليوم " أمس" وصعد وزير المالية المنصة لبينت للشعب أن الوثيقة الاقتصادية التي أنكرها الوزير هي " وثيقة براك الشيتان" وموقعة من قبله خلال العام الجاري 2020".

وأكد العدساني أن الوثيقة تضمنت المساس برواتب الموظفين وزيادة أسعار الكهرباء والماء وإقرار الضرائب وزيادة الرسوم والخدمات وخصخصة القطاعات العامة ومنحها للقطاع الخاص، مبينًا أن الوزير الشيتان هو المسؤول عن هذه الوثيقة التي سوف تغير حال المواطنين البسطاء المعتمدين على رواتبهم ولديهم أقساط.

ولفت العدساني إلى أن هناك عدة أمور تم تضليل الرأي العام بشأنها وهذا ما تضمنه المحور الثالث في استجواب وزير المالية الذي كان مقررًا مناقشته على جدول أعمال جلسة اليوم لولا أنه تم تأجيلها

وأوضح أن بلاغ وزير المالية إلى "نزاهة" بشأن شراء أسهم في إحدى شركات الطيران، هو بلاغ شكلي لا قيمة له وقدمه فقط " لذر الرماد في العيون " لا سيما أن الوزير هو من يشرف على مؤسسة التأمينات والمسؤول السياسي عنها، مبينًا أن الوزير لم يذكر في البلاغ أي أسماء ويستشهد فقط بما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك تم حفظه في هيئة مكافحة الفساد.

واستغرب العدساني قيام النائب محمد المطير ببث الشائعات للتأثير على النواب فيما يخص استجواب وزير المالية، مستطردًا بالقول " لكل نائب الحق في الوقوف مع أو ضد الاستجواب، لكن بعيدًا عن بث الشائعات للتأثير على مواقف البعض"

وأضاف العدساني أنه تحدث في استجوابه للشيتان عن كثير من القضايا المالية مثل الحكم الصادر بشأن "الإيرباص" وتجاوزات مؤسسة التأمينات والصندوق الماليزي وصندوق الموانئ، في المقابل يقول المطير إن الهدف من الاستجواب الدمج ووحدة التحريات المالية فقط ، مؤكدًا أن سجله نظيف ولا يخاف وحدة التحريات المالية كما يروج البعض.

وأوضح العدساني أنه سبق أن تقدم باستجواب لوزير المالية السابق نايف الحجرف عن دمج بيت التمويل والبنك الأهلي المتحد في البحرين، كما أنه في الاستجواب الحالي أكد معارضته للاستحواذ .

واستغرب العدساني هجوم النائب محمد المطير عليه بسبب استجواب وزير المالية، مؤكدًا أن الوزير في ورطة بسبب استنزاف الميزانية العامة للدولة وعدم وضع خطة اقتصادية والتوجه لإقرار الدين العام وتقديم اقتراحات صورية.

ونصح العدساني المطير بالابتعاد عن الاستجواب سواء مؤيدًا أو معارضا، لأن المسؤول عن الكويتية للاستثمار هو وزير المالية الذي من المفترض أنه يكون خصمه في القضاء، إثر تحويله للنيابة بسبب شراء أسهم من غير إعلان رسمي في مخالفة للمادة 121 من الدستور، مخاطبًا إياه بالقول " هناك تعارض مصالح وعليك أن تقف موقف الحياد، والابتعاد عن بث الشائعات".

رياض العدساني

■ الوزير في ورطة بسبب استنزاف الميزانية العامة للدولة وعدم وضع خطة اقتصادية

■ تحدثت في استجوابي عن كثير من القضايا المالية مثل الحكم الصادر بشأن «الإيرباص» وتجاوزات أخرى